

كلمة سعادة الأستاذ جميل بن محمد علي حميدان
وزير العمل و التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين
أمام الدورة (١٠٥) لمؤتمر العمل الدولي
جنيف، ٢٩ مايو - ١١ يونيو ٢٠١٦

سعادة رئيس المؤتمر

أصحاب السعادة رؤساء الوفود المشاركة
حضرات السيدات و السادة

يشرفني أن أنقل إليكم تحيات القيادة الحكيمة لمملكة البحرين وتمنياتها لأعمال هذه
الدورة بالتوفيق والنجاح.
ويسعدني أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تقديم التهنئة لسعادتكم على الثقة
الغالية التي أولاها لكم المشاركون بانتخابكم رئيساً للمؤتمر.

الأخوة و الأخوات

يكتسب تقرير المدير العام المعروف على هذه الدورة أهمية خاصة لكونه يتناول
موضوعاً بالغ الأهمية في هذا الوقت بالذات، ألا و هو دور منظمة العمل الدولية
في القضاء على الفقر تحت مظلة أجندة ٢٠٣٠ و تحقيق أهداف التنمية المستدامة
التي تسعى الأسرة الدولية الى بلوغها.

و تتلاقى أهداف أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تم اعتمادها بالإجماع
خلال قمة قادة دول العالم في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٥، مع أهداف منظمة
العمل الدولية في الكثير من المجالات، و خاصة في الهدف الثامن المتعلق بتحقيق
العمل اللائق للجميع، و الذي ينعكس ايجابياً على الهدف الأول المتعلق بالقضاء
على الفقر. و قد ساهمت مملكة البحرين في الخطوات الفاعلة التي أدت الى اعتماد

أجندة ٢٠٣٠ و وضع مقومات الالتزام بها، و خاصة عندما استضافت في مايو ٢٠١٥ المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، و برعاية سامية من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله و رعاه، و مشاركة واسعة من وزراء التنمية الاجتماعية و البيئة في الدول العربية والعديد من المنظمات العربية و الدولية المتخصصة مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة الى هيئات المجتمع المدني المعنية بقضايا التنمية المستدامة والجامعات و معاهد البحوث و القطاع الخاص. و خرج المنتدى بوثيقة البحرين التي تتضمن (١٩) هدفا تؤكد جميعها على شمولية أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة، مع مراعاة الاحترام الكامل للسيادة الوطنية و احترام جميع حقوق الانسان بما فيها الحق في التنمية، في اطار دعم جهود الدول العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

و بمناسبة ترؤس مملكة البحرين للدورة (٣٥) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، فقد ترأست كذلك أعمال المؤتمر الوزاري حول أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية و أبعادها الاجتماعية، التي عقدت في القاهرة في أبريل الماضي، و تم فيه اعتماد خطة عمل عربية طموحة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تقوم على تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص سعياً الى بلوغ مرحلة جديدة تشهد المزيد من السلام و الأمن و الاستقرار لكافة الشعوب العربية، و ذلك من خلال تكثيف الجهود لدعم الفئات الضعيفة، و المحافظة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، و تمكين الشباب و المرأة، و خلق جيل قادر على مواجهة التحديات والصعوبات، و متمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات و استثمارها لتطوير مجتمعه، ليقوم بدور فاعل في العملية التنموية و تحقيق آمال و تطلعات الدول العربية كافة.

حضرات السيدات و السادة ...

تشكل العدالة الاجتماعية، و تحسين مستوى المعيشة و تعزيز الحوار الاجتماعي، جزءا لا يتجزأ من المشروع الاصلاحى الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، حفظه الله و رعاه، في بدايات هذه الألفية.

و يعكس دستور مملكة البحرين المبادئ السامية للعدالة الاجتماعية و الهادفة الى تحقيق أرقى مستويات التكافل الاجتماعى و المساواة و توفير المستوى المعيشى اللائق للمواطنين، و خاصة في المادة الخامسة التي تلزم الدولة بتحقيق الضمان الاجتماعى اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او اليتيم او الترميل او البطالة، هذا علاوة على خدمات التأمين الاجتماعى و الرعاية الصحية و الوقاية من الفاقة.

و ترجمة لتلك المبادئ، تنفذ الحكومة سلسلة من السياسات و البرامج المدروسة الموجهة على نحو خاص الى الفئات الأقل دخلا و الأكثر حاجة للدعم، من أبرزها نظام التأمين ضد التعطل الرائد في المنطقة العربية، برنامج تحسين الأجور، دعم السلع و الخدمات و توفير الضمان الاجتماعى و بطاقة تخفيض الرسوم على كبار السن، و الدعم المالى للفئات المحتاجة، علاوة على المشروع الوطنى لدعم و تنمية الأسر المنتجة الهادف الى احداث تغيير كمى و نوعى في أوضاع هذه الفئة من خلال مشروع المنزل المنتج، و توفير التمويل المتناهي الصغر من قبل بنك الأسرة، و برنامج خطوة للمشروعات المنزلية. و قد أثمرت تلك الجهود عن تبوأ البحرين مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية، فضلا عن اشادة العديد من المنظمات الدولية بما حققته البحرين في المحافظة على معدلات البطالة في الحدود الطبيعية و الأمانة، مؤكداين ان المحافظة على التقدم المحرز يستلزم تعزيز دور الحوار الاجتماعى و الشراكة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ان نجاح مملكة البحرين في تحقيق تلك المنجزات يعود بالفضل الى الفلسفة الاجتماعية التي يقوم عليها المشروع الاصلاحى في المملكة، و ما يتضمنه من

مبادئ انسانية نبيلة، أثمرت عن ارساء شبكة متكاملة من الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية المدعومة بمنظومة تشريعية متطورة في ضوء المعايير الدولية، وذلك تجسيدا للرؤية الثاقبة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، والمتابعة الدائمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء الموقر، ومؤازرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظهم الله و رعاهم، هذا فضلا عن حرص القيادة الرشيدة على تطوير الحوار الاجتماعي البناء بين أطراف الانتاج الثلاثة و ترسيخ الشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني، ايماننا منها بأهمية تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية و الأهلية في المسيرة التنموية لهذا العهد الزاهر.

أخيرا أود أن أؤكد أن مملكة البحرين تجدد دعمها وتأييدها للشعب الفلسطيني الشقيق و تقف معه في مطالبه العادلة لنيل حقوقه المشروعة، شاكرا المدير العام على تقريره بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

ختاماً أشكركم على حسن إصفاؤكم والسلام عليكم و رحمة الله وبركاته،،